

Distr.: General
24 November 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

البند ١٢٦ من جدول الأعمال

الحكمة الدولية لحكمة الأشخاص المسؤولين عن
الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي
ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ موجهتان من
الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ وردتني
من القاضي باتريك روبنسون، رئيس المحكمة الدولية لحكمة الأشخاص المسؤولين عن
الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ
عام ١٩٩١ (انظر المرفق).

يطلب الرئيس روبنسون في رسالته تمديد فترتي خدمة القاضي أولديس كينيس
والقاضي كيفين باركر حتى يتسنى لهما إتمام محاكمة غوتوفينا وآخرين ومحاكمة دورديفيتش،
على التوالي. كما يطلب الرئيس روبنسون الإذن باستمرار عمل القاضي كينيس في المحكمة
لما بعد فترة الثلاث سنوات الإجمالية المنصوص عليها في الفقرة ٢ من المادة ١٣ مكررا ثانيا
من النظام الأساسي للمحكمة.

وعملا بقرار مجلس الأمن ١٨٧٧ (٢٠٠٩) ومقرر الجمعية العامة ٤٢٦/٦٣، فإن
فترة خدمة القاضيين تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ولكن من الضروري
السماح لهما بالعمل في المحكمة لما بعد ذلك التاريخ لأن القضيتين المكلفين بالنظر فيهما
لن تكتملا بحلول نهاية ٢٠١٠، على عكس التوقعات السابقة. ويعزى الرئيس روبنسون



التأخير في محاكمة غوتوفينا وآخرين إلى عدد من العوامل، تتمثل في إجراءات التقاضي الواسعة النطاق فيما يتعلق بطلبات الادعاء بأن تقوم كرواتيا بإبراز مستندات، وإلقاء القبض على أعضاء من فريق الدفاع في كرواتيا وتفتيشهم، ومشاركة اثنين من القضاة وموظفين للدعم القانوني في محاكمة أخرى في نفس الوقت، منذ بداية عام ٢٠٠٩. ووفقا للرئيس روبنسون، فقد تأخرت محاكمة دورديفيتش بسبب مشاكل تتعلق بملاك الموظفين وبمشاركة اثنين من القضاة في محاكمات أخرى.

وعلى الجمعية العامة ومجلس الأمن النظر في تلك الطلبات والبت فيها. وبناء على ذلك، أرجو ممتنا عرض رسالة الرئيس روبنسون على أعضاء الجمعية العامة ومجلس الأمن.

(توقيع) بان كي - مون

المرفق

رسالة مؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

أتشرف بالإشارة إلى قرار مجلس الأمن ١٨٧٧ (٢٠٠٩) المؤرخ ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩، الذي مدد المجلس بموجبه فترة شغل القضاة الدائمين والقضاة المخصصين لمناصبهم حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أو حتى الانتهاء من القضايا التي كلفوا بالنظر فيها، أيهما أقرب.

وأكتب إليكم لأطلب تمديدا قصيرا لفترة خدمة القاضي المخصص أولديس كينيس (لاتفيا) ليتسنى له إتمام محاكمة غوتوفينا وآخرين، وفترة خدمة القاضي الدائم كيفين باركر (أستراليا) ليتسنى الإتمام المنظم لمحاكمة دورديفيتش.

وأود بهذه الرسالة الإشارة إلى أنه نظرا لعوامل غير متوقعة تتعلق بحجم قضية غوتوفينا وآخرين وتعقيدها، فإن إصدار الحكم فيها سيتأخر لشهرين تقريبا، حيث لن يصدر قبل آذار/مارس ٢٠١١. وكما تعلمون، فإن قضية المدعي العام ضد أنتي غوتوفينا وآخرين، وهي تشمل ثلاثة متهمين، تنطوي على تسعة تهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرفها يزعم ارتكابها بحق السكان الصرب في ١٤ بلدية في الجزء الجنوبي من منطقة كراينا في كرواتيا عام ١٩٩٥. وهذه هي المحاكمة الأولى التي تعرض على المحكمة وتشتمل على جرائم يزعم ارتكابها ضد السكان الصرب في كرواتيا. وقد استمعت الدائرة إلى المرافعات الختامية في ٣٠ آب/أغسطس و ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وتعكف حاليا على إعداد الحكم النهائي. وشهدت المحاكمة في جميع مراحلها إجراءات تقاض واسعة النطاق فيما يتعلق بطلبات لم تلبى قدمها الادعاء بأن تقوم كرواتيا بإبراز مستندات، ورفضت الدائرة في تموز/يوليه ٢٠١٠ طلب الادعاء بإصدار أمر ضد كرواتيا في هذا الصدد. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أسفرت تحقيقات جنائية في كرواتيا عن اعتقالات وأعمال تفتيش لأعضاء من فريق الدفاع عن غوتوفينا، مما أوجد سلسلة من التحديات المتعلقة بالسير العادل والسريع للإجراءات. وقد استهلكت تلك المسائل قدرا كبيرا من الموارد من جانب الأطراف والدائرة. وأخيرا، ومنذ بداية عام ٢٠٠٩، يشارك قاضيان وأفراد من موظفي الدعم القانوني في قضية أخرى (القاضي أوري، رئيس جلسات المحاكمة، والقاضية غواونزا في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش)، الأمر الذي مكّن المحاكمتين من المضي قدما ولكنه أسفر أيضا عن تحويل الموارد عن محاكمة غوتوفينا وآخرين. ويُتوقع مبديا أن يصدر الحكم في آذار/مارس ٢٠١١. وبناء على ذلك، فقد أصبح من الضروري التماس أن تمدد أحكام القرار ١٨٧٧ (٢٠٠٩) من أجل تمديد فترة خدمة القاضي كينيس حتى يتسنى له إنجاز

المهمة المكلف بها في تلك القضية. وفي ظل هذه الظروف، أعتقد أن من الحكمة تمديد فترة خدمة القاضي كينيس حتى نهاية شهر نيسان/أبريل ٢٠١١. ولذلك سيكون من الضروري أيضا منح الإذن ليعمل القاضي كينيس في المحكمة لما بعد الفترة الإجمالية للخدمة المنصوص عليها في الفقرة ٢ من المادة ١٣ مكررا ثانيا من النظام الأساسي للمحكمة.

ويشغل القاضي باركر حاليا منصب رئيس الجلسات في محاكمة دورديفيتش التي كان من المقرر إتمامها في نهاية عام ٢٠١٠. ولعلكم تذكرون أنني أخطرتكم في رسالتي المؤرخة ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠ بأن القاضي باركر يُتوقع أن يُتم ولايته في غضون الإطار الزمني المحدد في قرار مجلس الأمن ١٨٧٧ (٢٠٠٩). وللأسف، فقد أخبرني القاضي باركر أنه لا يستطيع في الوقت الراهن ضمان إصدار الحكم في قضية دورديفيتش بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ويرجع ذلك إلى أن التقدير الأصلي الذي قدمه القاضي باركر بأن يصدر الحكم بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ لم يراعي الوقت الذي سيستغرقه القاضيان الآخران هيئة المحكمة لقضية دورديفيتش في القضايا الأخرى. ويرأس أحدهما، وهو القاضي فلوغه، الجلسات في قضية توليمير، بينما يشارك الآخر، وهو القاضي بايرد، في هيئة المحكمة لقضية كاراجيتش. وقد عرقلت التزامات هذين القاضيين في القضيتين الآخرين المذكورتين جدولة المداولات، مما أسفر عن حالات تأخير في صياغة الحكم. فضلا عن ذلك، فقد كان التقدير الأصلي بإنجاز المحاكمة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ يشير إلى وجود خمسة موظفين إضافيين من ذوي الخبرة. وللأسف، نظرا لتناقص عدد الموظفين واحتياجات المحاكمات الأخرى، فقد انخفض عدد الموظفين المعيّنين في فريق قضية دورديفيتش إلى أقل من اثنين من الموظفين ذوي الخبرة، بالإضافة إلى موظف جديد دائم وموظف مؤقت. وكان لفقدان الموظفين ذوي الخبرة أثر ضار على سرعة عملية صياغة الحكم. وفي ظل هذه الظروف، وبينما يتخذ القاضي باركر كل التدابير اللازمة لإصدار الحكم في هذه القضية بأسرع ما يمكن، فإن من غير الممكن ضمان ذلك الإنجاز بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وبناء على ذلك، يُلتزم من مجلس الأمن تمديد ولاية القاضي باركر حتى نهاية شهر شباط/فبراير ٢٠١١ ليتسنى إنجاز قضية دورديفيتش على نحو منظم. وكما أشرت في السابق، فلن نلتزم بديلا عن القاضي باركر وفقا لعملية التقليل العام للمحكمة بما يتماشى مع استراتيجية الإنجاز.

وأرجو ممتنا إطلاع مجلس الأمن على هذه المسائل.

(توقيع) باتريك روبنسون

الرئيس